

## خامساً: التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة

### ( المحتويات )

- المقدمة
- مجمل الأفكار والرؤى البرلمانية الكويتية في الموضوع
- نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية في الموضوع

## التكامل الاقتصادي و السوق العربية المشتركة

### مقدمة :

ولدت فكرة السوق العربية عام 1975 باتفاقية للوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية ، وأنشئ لها " مجلساً للوحدة الاقتصادية " وبعد سبع سنوات أصدر المجلس في 13/8/1964م قراراً بإنشاء السوق التي تبلورت أهدافها في الآتي (1) :

- 1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- 2- حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي .
- 3- حرية تبادل البضائع .
- 4- حرية النقل والعبور (2) .

ثم تعددت الاتفاقيات (3) والقرارات (4) على مدى الثلاثة والثلاثين عاماً الماضية لصياغة نوع من التكامل الاقتصادي العربي ، وحتى اليوم لم يتجاوز قرار السوق العربية المشتركة على أرض الواقع مرحلة البدء في إنشاء منطقة تجارة حرة (5) .

وإذا كانت السوق المشتركة هي الحلقة الوسط على طريق الوحدة الاقتصادية العربية ما بين منطقة للتجارة الحرة والتكامل الاقتصادي العربي ، فإن الواقع العربي قد عجز تماماً عن تحقيق تقدم يذكر في توطيد علاقاته الاقتصادية البينية بل إن عدد الدول الأعضاء في السوق المشتركة لم يتعد للآن السبع دول من بين الـ 13 دولة الأعضاء في مجلس الوحدة الاقتصادية ، والـ 22 دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية .

- وتعتبر دولة الكويت أول دولة عربية تصدق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي أصبحت نافذة من تاريخ 30/4/1964م إلا أنها لم تنضم إلى اتفاقية السوق العربية المشتركة وذلك لعدة تحفظات تراها تجاه الاتفاقية من أهمها أن

الاتفاقية تدعو إلى حرية انتقال الأشخاص وحرية الإقامة والعمل وما هو ما تضع عليه دولة الكويت قيوداً بسبب صغر مساحة البلاد وازدياد طلبات العمل في الكويت بحثاً عن فرص اقتصادية أفضل .

- وما يهمنا هنا هو دور البرلمان الكويتي في إنشاء وتفعيل السوق العربية المشتركة وصولاً للتكامل الاقتصادي العربي المنشود لقد حرصت دولة الكويت على دعم كافة أشكال التكامل الاقتصادي العربي على المستويين الحكومي والشعبي ، وكان ولا يزال مجلس الأمة الكويتي يحرص على المشاركة الفعالة عبر وفود الشعبة البرلمانية لمؤتمرات الاتحاد البرلماني العربي والهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة وتقديم أوراق العمل والمداخلات والمشاركة بتبادل الآراء في هذه الاجتماعات (6) .

## ● مجمل الأفكار والرؤى البرلمانية الكويتية في موضوع التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة :

ساهمت وفود الشعبة البرلمانية الكويتية المشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني العربي والهيئة البرلمانية لمشروع السوق العربية المشتركة في تقديم مقترحاتها وأفكارها حول تفعيل دور البرلمان في حث الحكومات لإنجاز السوق العربية المشتركة ودعم السبل المؤدية إلى التكامل الاقتصادي بين الدول العربية .

ومن خلال تتبعنا لما تم تقديمه من مداخلات وأوراق عمل من الوفود البرلمانية الكويتية المتعددة يمكننا أن نستخلص أهم الأفكار التي ذكرت في الموضوع وهي :

1 - أبرز البرلمانيون الكويتيون أن دولة الكويت أولت اهتماماً كبيراً للمشاريع الاقتصادية العربية والاتفاقيات الاقتصادية وكانت أول دولة عربية تصدق على اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام 1964 م ، وهي الاتفاقية التي تمخض عنها إنشاء السوق العربية المشتركة (7) .

2 - صادق مجلس الأمة الكويتي على انضمام الكويت إلى اتفاقية تيسير التبادل التجاري بين الدول العربية 1981 واتفاقية قيام منطقة تجارة حرة عربية عام 1981 م ، وذلك بعد تعثر قيام السوق العربية المشتركة بسبب المعوقات الاقتصادية العربية (7) وقد بدأت دولة الكويت بالفعل في تطبيق إجراءات خفض الرسوم الجمركية المفروضة على السلع بنسبة 10% سنوياً اعتباراً من 1/1/1998 وبذلك بلغت نسبة الخفض في الرسوم الجمركية على كافة السلع العربية 30% من أول يناير سنة 2000 (8) .

3 - تم انتخاب السيد رئيس اللجنة المالية الاقتصادية البرلمانية الكويتية نائباً لرئيس الهيئة البرلمانية العربية لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى ( في الجزائر بتاريخ 20/2/2000م ) خلال أعمال الدورة الـ 35 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ، ثم تم تزكيته رئيساً للهيئة في اجتماعها خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الذي عقد في دمشق - مارس 2004 ، وتم التجديد له رئيساً للمرة الثانية في اجتماع الهيئة خلال مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي الثاني عشر بالجزائر في يونيو 2005 .

4- أن مجلس الأمة الكويتي يرى أنه لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي المنشود من خلال السوق العربية المشتركة فإنه لا بد من المصارحة والمكاشفة الكاملة والصادقة مع الذات بين الدول العربية لمعرفة الخلل وصولاً لمعرفة الخلافات السياسية القائمة التي تشكل معوقاً أساسياً يعترض قيام السوق (7) مع التأكيد على ضرورة أن تراعى الحكومات والبرلمانات العربية عدم وضع أية أحكام في التشريعات التي تصدرها أو في الاتفاقيات التي تبرمها مخالفة لنصوص وأحكام المواثيق التي تحكم التكامل الاقتصادي العربي ، وأن يكون للبرلمانيين العرب دور في هذا الشأن (9) .

5- يقف البرلمانيون الكويتيون مع الإجماع العربي على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فمن خلال المنطقة الجمركية العربية التي تعامل فيها السلع المتبادلة بين الدول العربية معاملة السلع الوطنية يمكن الانتقال بعدها إلى فكرة إنشاء اتحاد جمركي تتوحد فيه التعريفات الجمركية بين الدول العربية تجاه العالم الخارجي (8)

6- يرى البرلمانيون الكويتيون أن أهمية المجالس التشريعية تكمن في دعم مشاريع التكامل الاقتصادي العربي وفق حقيقة مفادها أنها تمثل الرؤى الجماهيرية للشعوب مما يمكنها من خلق قدر كبير من الرضا والحماس لتقبل أي عمل عربي تكاملي سياسياً أو اقتصادياً (7) .

7- أشار الوفد البرلماني الكويتي إلى أن هناك العديد من مجالات العمل البرلماني التي يمكن للمجالس النيابية من خلال التشريع والرقابة والتوجيهات أن تهيئ الظروف لدعم العمل العربي المشترك في المجال الاقتصادي منها :

- أ- العمل على خلق وعي جماهيري بأهمية التكامل الاقتصادي العربي وخاصة أمام التكتلات العالمية والإقليمية التي تهدد مصالح الدول العربية .
- ب- قيام الوفود البرلمانية المتبادلة بين الدول العربية ، والاتحاد البرلماني العربي بالعمل على توثيق العلاقات السياسية بين الأقطار العربية ، وتوفير الشفافية في التعاملات بينها .
- ج- توحيد الأنظمة الضريبية والتشريعات المالية " التجارية " النقدية ، المالية ، العمالية ، بين الدول العربية ، وتشجيع المشروعات القومية العربية للسوق العربية المشتركة .

8- أن مشاركة البرلمانات العربية المتمثلة في الاتحاد البرلماني العربي من شأنها أن تقفز فوق الخلافات السياسية بين الدول العربية و تضيق رقعة الخلافات و تكسر حالة الجمود التي أصابت العلاقات العربية - العربية الرسمية (7) .

9- يرى البرلمانيون الكويتيون أن غياب الضمانات القانونية المشجعة للاستثمار قد أدى إلى إشاعة الخوف لدى فعاليات القطاع الخاص وإحجامها عن الدخول في مشاريع استثمارية داخل الوطن العربي (7) .

10- تدعو الشعبة البرلمانية الكويتية إلى تفعيل دور الهيئة البرلمانية العربية للسوق العربية المشتركة في متابعة خطوات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وتشجيع الدول الأعضاء على الانضمام إليها (8) .

11- ترى الشعبة البرلمانية الكويتية أن المدخل إلى إنعاش التجارة الخارجية العربية هو التنمية الاقتصادية والبشرية ، فيدون إنتاج وفير ومتنوع وجيد لن تكون هناك تجارة ، وأن التنمية والتجارة معاً يحتاجان إلى أنظمة ديمقراطية وعادلة (8) .

12- تؤكد الشعبة البرلمانية الكويتية أن الربط بين الدول العربية من خلال شبكات النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء سيؤدي إلى تعزيز فرص الاستثمار للأموال العربية داخل المناطق العربية ، مع ضرورة الترويج لفرص الاستثمار والمشروعات العربية المشتركة ، وتعزيز التعاون بين المصارف العربية وربط أسواق المال العربية وتوحيد القوانين المالية والضريبية والاستثمارية بينها جميعاً (8) .

13- حث البرلمانيون الكويتيون الوفود البرلمانية العربية على إعادة النظر في البرنامج الزمني لاستكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة والذي تضمنته الاتفاقية والبالغ عشر سنوات وذلك من خلال تسريع استكمالها قبل هذه المدة (8) .

14- ترى الشعبة البرلمانية الكويتية أن قيام برلمان عربي موحد من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في خلق الأجواء المناسبة لدعم أي تكامل عربي ( اقتصادي سياسي ، تشريعي ) (9) .

15- تناشد الشعبة البرلمانية الكويتية إدارة الجامعة العربية العمل على إيجاد صيغة قانونية للربط بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ( القائمة في نطاق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) ، والسوق العربية المشتركة ( القائمة في نطاق اتفاقية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ) ، وتدعو إلى ضرورة التنسيق بين المجلسين اختصاراً للجهد العربي في سبيل التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية (9) .

16- تشيد الشعبة البرلمانية الكويتية بكل الجهود الرامية إلى إجراء التعديلات الهامة على ميثاق الجامعة العربية بغرض دعمها وتفعيل آلياتها وقراراتها وجعلها قادرة على تنفيذ ما يتوصل إليه أعضاؤها من قرارات مالية واقتصادية وتشريعية وصولاً إلى التكامل العربي المنشود (9) .

17- توصي الشعبة البرلمانية الكويتية بدعم وتوفير الخدمات المساندة للتجارة البينية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات والتسويق والتعبئة والتغليف والتمويل بل والاهتمام بتطوير أساليب البحث العلمي والتركيز على تكنولوجيا المعلومات وتوفير أكبر قدر من الشفافية في البيانات والقرارات والسياسات التي تصدر عن الجهات المختصة في البلدان العربية (9) .

18- ترى الشعبة البرلمانية الكويتية أن الربط بين الدول العربية من خلال شبكات النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء سوف يؤدي بالضرورة إلى تعزيز فرص الاستثمار للأموال العربية داخل المناطق العربية ، وضرورة الترويج لفرص الاستثمار والمشروعات العربية المشتركة (9) .

19- ترى الشعبة البرلمانية ضرورة تعزيز التعاون بين المصارف العربية وربط أسواق المال العربية بعضها ببعض مع توحيد القوانين المالية والضريبية والاستثمارية بينها جميعاً ، مع التأكيد على ضرورة إعادة النظر بشأن أهمية إنشاء مؤسسة مالية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية I.F.C. بهدف دعم المشروعات العربية المشتركة التي يقوم على إنشائها وتنفيذها القطاع الخاص (9)

## الهوامش

- ( 1 ) د. رمزي سلامة ، ورقة عمل حول ( دور البرلمانات العربية في تفعيل وإنجاز السوق العربية المشتركة ) مقدمة إلى جمعية الأمناء العامين للبرلمانات العربية - 1997 م
- ( 2 ) بعدما أصبح ميثاق جامعة الدول العربية ساري المفعول في 10/3/1945 ، أنشئ المجلس الاقتصادي العربي في عام 1950 والذي باشر أعماله في 1953 ، وفي سنة 1957 صادق المجلس الاقتصادي العربي على مشروع اتفاقية للوحدة الاقتصادية العربية ومن ضمن بنودها إنشاء " مجلس الوحدة الاقتصادية العربية " واعتباره الأداة الرئيسية للإشراف على تنفيذ الاتفاقية وقد أصدر هذا الأخير القرار رقم ( 17 ) في 13/8/1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة . وجدير بالذكر أن المجلس الاقتصادي قد أوكل إليه رسم سياسات العمل العربي المشترك والتخطيط له ومتابعة مساره ، بينما يتولى مجلس الوحدة الاقتصادية الجانب التنفيذي لإنشاء السوق العربية المشتركة .
- ( 3 ) كان من قرارات المجلس الاقتصادي العربي في مجال تحرير التبادل التجاري أن أبرم عدداً من الاتفاقيات هي :
  - اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية في 7/9/1953 م .
  - اتفاقية تسديد مدفوعات المعاملة الجارية وانتقال رؤوس الأموال ( 1953 م ) .
  - اتفاقية الوحدة الاقتصادية في ( 3/6/1957 ) التي أصدر مجلسها قراراً بإنشاء السوق العربية المشتركة عام 1964 م .
  - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ( في فبراير 1981 م ) .
  - البرنامج التنفيذي لاتفاقية وتنمية التبادل التجاري وصولاً إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى ( 1997 م ) .
- ( 4 ) أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي أكثر من 600 قرار ذات صلة بالسوق العربية المشتركة لكن الأساسي منها لا يتعدى 50 قراراً تعلقت بعشر موضوعات رئيسية . فإلى جانب قرار السوق العربية المشتركة أصدر المجلس قرارات أخرى بشأن اتحاد المدفوعات ، والانتقال بالبطاقة الموحدة ، وتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية ، وضمان الاستثمار ، ومنع الازدواج الضريبي ، والتنسيق الصناعي والزراعي ، وتوحيد التشريع الجمركي ، والاتفاق على حد أدنى من الضمانات والتأمينات الاجتماعية ، ومعروف أن كثيراً من الدول الأعضاء لم تنفذ شيئاً من تلك القرارات إما لأن المجلس لم يكن يملك الأدوات لإلزامها بها ، أو لأسباب تمت الإشارة إليها بورقة العمل المذكورة انظر الهامش رقم (1)



( 5 ) أدى تراخي الدول الأعضاء في تنفيذ كل من السوق العربية المشتركة واتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري العربي إلى توجه كل من المجلس الاقتصادي ومجلس الوحدة نحو إقامة منطقة حرة عربية كبرى تضم كافة الدول العربية . وقد تقدمت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية بمشروع في هذا الشأن في سياق دراسة أعدتها حول " مقترحات التخطيط الاستراتيجي لبرنامج عمل حرية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فترة السنوات العشر ( 1995 - 2005 ) على ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية والإقليمية والتطورات الاقتصادية المحلية في الدول العربية .

( 6 ) جدير بالذكر أن دولة الكويت عضو مؤسس في منظمة التجارة العالمية **W.T.O.** التي تستهدف تحرير التجارة من كافة القيود بين عدد كبير جداً من دول العالم الأعضاء بالمنظمة (149 عضواً) .

( 7 ) من ورقة العمل التي قدمتها الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر البرلماني العربي السابع المنعقد في القاهرة من 13-14 مايو 1997 حول " الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة " .

( 8 ) كلمة نائب رئيس الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة خلال اجتماع الهيئة المنعقد في الجزائر في 20/2/2000 حول موضوع " تقرير الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة لمشروع السوق العربية المشتركة الكبرى " .

( 9 ) من ورقة الشعبة البرلمانية الكويتية المقدمة إلى اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة المنعقد خلال اجتماع مجلس الاتحاد البرلماني العربي في الدورة الـ 43 في بيروت من 2-4 يونيو عام 2003 حول " دور البرلمانات في تفعيل السوق العربية المشتركة " .

• نماذج من الإسهامات والوثائق البرلمانية الكويتية

المقدمة في موضوع :

## التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة

1- ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية الكويتية إلى المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي ، المنعقد في القاهرة من 13 - 14 مايو 1997م ، في موضوع : " حول الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة " .

2- ورقة الشعبة البرلمانية الكويتية المقدمة إلى اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة ( الدورة الـ 43 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي ) ، المنعقد في بيروت من 2 - 4 يونيو 2003م ، في موضوع : " دور البرلمانيين في تفعيل السوق العربية المشتركة " .

## 1- ورقة العمل المقدمة من الشعبة البرلمانية الكويتية

إلى المؤتمر السابع للاتحاد البرلماني العربي  
المنعقد في القاهرة ، من 13 - 14 مايو 1997م

في موضوع :

### حول الرؤية البرلمانية لإنشاء السوق العربية المشتركة

مقدمة :

أولت دولة الكويت اهتماماً كبيراً للمشاريع الاقتصادية العربية والاتفاقيات الاقتصادية التي تم إبرامها تحت مظلة جامعة الدول العربية وعلى رأس هذه الاتفاقيات الاقتصادية اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية التي وقعت عليها كل من دولة الكويت ومصر وسوريا والأردن والعراق عام 1964 ثم انضم إليها فيما بعد كل من السودان واليمن عام 1965 ، وكانت دولة الكويت أول دولة عربية تصدق على هذه الاتفاقية التي أصبحت نافذة اعتباراً من تاريخ 30/4/1964 ، وهي الاتفاقية التي تمخض عنها إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية الذي سارع بدوره في إنشاء السوق العربية المشتركة بموجب القرار رقم ( 17 ) بتاريخ 13/8/1964م .

ونتيجة للمعوقات الاقتصادية التي واجهت مراحل تطبيق وتنفيذ السوق العربية المشتركة ، فقد سعت جامعة الدول العربية إلى التركيز على اتفاقيتي ( تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية ) التي وقعت عليها الدول العربية عام 1981 و ( منطقة التجارة الحرة العربية ) وهي التي انبثقت عن المادة الثانية من معاهدة الوحدة الاقتصادية العربية ، حيث ينظر إليها على أنها الخطوة الأولى والمهمة لخلق ساحة مناسبة لتحقيق قيام السوق العربية المشتركة .

وعلى الرغم من قناعة الدول العربية بأهمية اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية وكذلك الأمر بالنسبة لإنشاء منطقة جمركية موحدة

إلا أن تنفيذ هذه الخطوات والالتزام بها لم يتحقق حتى الآن ، مع العلم أن الدول العربية تدرك تماماً أهمية الوقت بالنسبة للحاق بركب التطورات الاقتصادية السريعة التي شهدتها الساحة الدولية وضرورة العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي بين العرب للاستفادة من الاستثناءات التي تمنحها بنود منظمة التجارة العالمية للتكتلات الاقتصادية والإقليمية .

وإدراكاً لحقيقة الوضع العربي المتردي في مقابل ما يشهده العالم من تطورات اقتصادية ، أعدت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية في الفترة من 12-13 فبراير 1995 مشروعاً لإقامة منطقة حرة عربية كبرى تم عرضه على الاجتماع الطارئ للجنة التنسيق العليا للعمل العربي المشترك ، ليكون برنامج عمل جديد لمجلس الوحدة الاقتصادية لفترة السنوات العشر القادمة ( 1995 - 2005 ) ، وقد كلف مؤتمر القمة العربية المنعقد في القاهرة في يونيو عام 1996 المجلس الاقتصادي والاجتماعي باتخاذ ما يلزم نحو الإسراع في إقامة منطقة تجارية حرة عربية نتيجة لقناعة الدول العربية بأن هذه المنطقة سوق تكون الحل الأمثل والخطوة الأساسية نحو إنشاء السوق العربية المشتركة ، لأن هذه المنطقة من شأنها أن تقضي على الحواجز الجمركية التي تشكل أهم المعوقات أمام التبادل التجاري بين الدول العربية ، وقد أقر وزراء الاقتصاد والمالية العرب ( المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) في دورته التاسعة والخمسين بتاريخ 19 فبراير 1997 قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال مدة أقصاها عشر سنوات ابتداء من 1 يناير 1998 ، ويعتبر هذا القرار تفعيلاً لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية التي وقعتها دولة الكويت وبعض الدول العربية عام 1981 م .

#### ● جهود دولة الكويت في دعم التكامل الاقتصادي :

أولاً : في مجال المساعدات المالية والاقتصادية :

تولي دولة الكويت اهتماماً لا حصر له في دعم اقتصاديات الدول العربية ، فهي الدولة الوحيدة على المستويين العربي والدولي التي أخذت على عاتقها تخصيص ما نسبته 0,7% من دخلها الوطني إسهاماً منها بأهمية إشراك شقيقاتها الدول العربية بما حباها الله من ثروة ، من هنا سارعت دولة الكويت ومنذ استقلالها إلى إنشاء الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في 30 ديسمبر عام 1961 والذي بدأ عمله في الأول من يناير عام 1962 برأس مال قدره 2 مليار دينار

كويتي أي ما يعادل 6 مليار دولار أمريكي تقدم كقروض ميسرة ومنح مساعدات للدول العربية الشقيقة على وجه الخصوص والدول الإسلامية والنامية على وجه العموم .

وقد بلغت قيمة ما قدمه الصندوق الكويتي كمنح ومساعدات مالية واقتصادية للدول العربية الأخرى حتى بداية عام 1997 ما قيمته ( 2569 ) مليون دينار كويتي أي ما يعادل ( 7707 ) مليون دولار أمريكي غطى 81 دولة كانت حصة الدول العربية من هذه القروض والمساعدات ما نسبته 55% ، وهذا غير المساعدات الفنية للدول والمؤسسات المختلفة ، وهو ما يؤكد اهتمام وحرص الكويت على دعم اقتصاديات الدول الشقيقة والصديقة للإسهام في تحسين أوضاعها المعيشية .

ولا شك أن التاريخ سيسجل موقف دولة الكويت ممثلاً في إعلان أميرها الشيخ جابر الأحمد الصباح في الدورة 43 للجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1988 استعداد دولة الكويت لإسقاط فوائد الديون على الدول الفقيرة كخطوة نحو مساعدتها في تحسين وضعها الاقتصادي ، وذلك إدراكاً من دولة الكويت لما تسببه هذه الديون من معوقات وحواجز خطيرة أمام تحقيق التنمية في الدول الفقيرة التي ترزح تحت ضغط هذه الديون ، ومطالبة سموه حفظه الله الدول الصناعية بتبني هذه الخطوة الإنسانية . ناهيك عن دور الكويت في دعم الصمود العربي عام 1967 وعام 1973 في مواجهة إسرائيل من خلال ما قدمته من مساعدات مالية وموافقتها على استخدام النفط كسلاح مؤثر في توجيه تفوق ميزان القوى لصالح الأطراف العربية .

### ثانياً : في مجال التكامل الاقتصادي العربي :

على الرغم من تعثر الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين الدول العربية نجد أن الكويت حرصت على دعم التبادل التجاري بين الدول العربية من خلال تحديد نسبة رمزية لتعرفتها الجمركية على الواردات من الدول العربية وهو ما نسبته 4% فقط وهو ما لم تلتزم به شقيقاتها الأخريات ، كما أعفت جميع صادرات المنتجات الزراعية العربية من الضرائب وإعطاء الصادرات العربية أولوية خاصة .

وحتى يتم خلق التكامل الاقتصادي العربي نعتقد بأن بلوغ ذلك لا يمكن أن يتحقق من خلال العواطف والتمني ، بل لابد أن تُوَازر التطلعات العربية الساعية

وراء إنشاء السوق العربية المشتركة ومن ثم تحقيق التكامل الاقتصادي عدداً من النقاط المهمة لبلوغ هذه التطلعات ، وأهم هذه النقاط ما يلي :

1- لابد من معرفة الفوائد والمزايا التي قد تحققها الدول العربية من تنفيذ السوق العربية المشتركة .

2- معرفة الصعاب والمعوقات التي حالت دون تنفيذ السوق العربية من عام 1964 وحتى الآن ، وأهمها أن الدول العربية ركزت على هدف التكامل دون مراعاة للتدرج في هذه الأهداف ، حيث كان من المفيد للدول العربية أن تبدأ في تنفيذ اتفاقية تيسير التبادل التجاري وإقامة منطقة تجارة حرة عربية قبل الحديث عن السوق مما جعل العرب يخسرون الكثير من الوقت والجهد على مدى أربعين سنة مضت .

3- أهمية بناء إستراتيجية مناسبة لإنشاء السوق تركز على التدرج العلمي والموضوعي كما هو الحال بالنسبة للإتحاد الأوروبي ، ومعالجة سلبيات التجارب السابقة للتعاون العربي ، مع التركيز على الجانب الاقتصادي والمنافع التي يمكن أن تحققها الدول العربية من التكتل الاقتصادي ، مع أهمية توضيح آلية التنفيذ وفق خطوات محددة متدرجة مقرونة بزمن محدد .

4- تهيئة المناخ السياسي على كافة المستويات الرسمية ( الحكومات ) والشعبية ( البرلمانات ) لتوفير إرادة سياسية قوية .

ثالثاً : التضامن العربي وأثره في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي :

بما أن التكامل الاقتصادي أمر مهم وحيوي للدول العربية لمواجهة التكتلات الاقتصادية والسياسية الأخرى . فإنه بات من الضروري جداً والحالة هذه أن ندرك نحن العرب جميعاً بأن التكامل مهما كانت دوافعه ومبرراته لابد وأن يستمد من الواقع الذي تعيشه منطقتنا العربية ، إذ نعتقد جازمين بأن الظروف الراهنة التي خلقها وسببها النظام العراقي على واقعنا العربي الذي ازداد سوءاً لا يمكن أن يكتب معه للمشاريع الجادة أي نجاح في ظل الانعكاسات السيئة التي خلفها هذا النظام ولا سيما أنه قام بتدمير الثروة الوطنية بدولة الكويت المتمثلة بالنفط حيث قام هذا النظام بحرق أكثر من 700 بئر نفط في جميع أنحاء الكويت عام 1991 مما حرم بفعلة هذه الدول العربية من الاستفادة مما تتمتع به الكويت

من وفرة مالية كان من الممكن أن تسهم في تحسين الأوضاع الاقتصادية للدول النامية إضافة إلى تدميره للبنية التحتية للاقتصاد العراقي في حروبه العدوانية ونزواته غير الحكيمة على مدى ثلاثين عاماً من حكمة .

لذا فإن أي عمل مهما كانت دوافعه إن لم يراعي تلك الانعكاسات ويعمل على إزالتها - لا يمكن أن يكتب له النجاح مهما بذلت من جهود .

ومن هنا فإنه بات من الأهمية بمكان إن كنا صادقين في بلوغ المراد أن نزن الأمور بميزان العدل والمنطق وأن ندرك بأن التكامل الاقتصادي الذي تنظر إليه دولة الكويت نظرة خاصة وهي السبابة في هذا المجال ، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا توفرت له أرضية مناسبة تنطلق من المصارحة الحقيقية الواعية لضمان عمل مثمر وواعد قبل المصالحة ، وأن توضع الضمانات المناسبة القائمة على المبادئ القانونية الواضحة وفق آلية فاعلة تضمن تعهد جميع الدول العربية بتنفيذه والالتزام به .

فالتكامل الاقتصادي المنشود قيامه من خلال إنشاء السوق العربية المشتركة يتطلب جهوداً عربية مضمّنة لتحقيق تضامن عربي صادق وقوي قائم على المصارحة والمكاشفة الكاملة والصادقة مع الذات لمعرفة الخلل وتحديد جوانب الضعف ومواطنه كخطوة مهمة لتصفية الأجواء بين الدول العربية وتعزيزاً للتضامن المنشود بين أعضاء الجامعة العربية ، وعندئذ يصبح من المفيد لنا الحديث عن التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية التي تشكل الخلافات السياسية القائمة بينها معوقاً أساسياً يعترض قيام السوق العربية المشتركة .

#### رابعاً : دور البرلمانات العربية في دعم التكامل الاقتصادي العربي :

تكمن أهمية دور البرلمان في دعم مشاريع التكامل العربي وفق حقيقة مفادها أنه يمثل الرؤية الجماهيرية وأنه لسان حال الشعب وإرادته ، وما يمكنه بكل جدارة أن يعمل على خلق قدر كبير من الرضا والحماس لدى الجماهير لتقبل أي عمل عربي تكاملي سواء كان اقتصادياً أو سياسياً ، إضافة إلى أن مشاركة البرلمانات العربية متمثلة في الاتحاد البرلماني العربي من شأنها أن تقفز فوق الخلافات السياسية بين الدول العربية وتضييق رقعة الخلافات وتعمل على كسر الجمود الذي أصاب العلاقات العربية - العربية .

ولذلك فإن إقصاء البرلمانات العربية عن أي عمل رسمي قومي قد أشاع نوعاً

من الفتور واللامبالاة بين شعوب المنطقة تجاه المشاريع العربية على الرغم من أهميتها القصوى للبلدان العربية وشعوبها ، وهذا ما أدى بدوره إلى إشاعة الخوف لدى فعاليات القطاع الخاص وإحجامها عن الدخول في مشاريع استثمارية داخل الوطن العربي نتيجة لغياب الضمانات القانونية المشجعة للاستثمار ، ناهينا عن الروتين والإجراءات الإدارية المبالغ فيها والتي أصبحت من المعوقات الرئيسية المؤدية إلى عدم تشجيع الاستثمار داخل الوطن العربي .

فأهمية مشاركة البرلمانات العربية في المسائل الاقتصادية على وجه الخصوص تنطلق من أهمية تحقيق التنمية على أساس أنها تتجه إلى تحقيق مصالح الناس في نهاية المطاف ، لذا فإنه من الضروري جداً والحالة هذه أن يكون للاتحاد البرلماني العربي دور فاعل ومؤثر في التوجهات الاقتصادية العربية من خلال المبادرة الرامية إلى أن يكون له موضع قدم في المجلس الاقتصادي والاجتماعي كجهة تشريعية ورقابية بموجب اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية ، أو من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية الذي يشرف على تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية بين الدول الأعضاء وبخاصة فيما يتعلق بالسوق العربية المشتركة . فقد بات من الضروري جداً أن يعمل الاتحاد البرلماني العربي على الخروج من نطاق نشاطه التقليدي المسيطر على طبيعة دوره ويزيل الحساسية المفرطة تجاه إقامة علاقات رسمية مع الأنظمة السياسية العربية قائمة على الثقة و المصالح المشتركة من أجل إتاحة المجال له كي يلعب دوراً تشريعياً أو رقابياً أو استشارياً داخل نشاطات جامعة الدول العربية الرامية إلى تحقيق التكامل الاقتصادي .

### توصيات :

ويسرنا أن نضع بعض التوصيات التي نتمنى أن تحظى بنظرة فاحصة ودقيقة من أجل دعم مسيرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية سعياً منا لتصحيح المسار وبيان أوجه الضعف التي تعترض طريق التكامل الاقتصادي العربي وذلك على النحو التالي :

أولاً : نتيجة للمعوقات التي صادفت - ولا تزال - مشاريع التكامل الاقتصادي بين الدول العربية وعلى وجه الخصوص إنشاء السوق العربية المشتركة التي كان يفترض تحقيقه منذ الستينات من هذا القرن ، فقد بات من الضروري جداً للاتحاد البرلماني العربي بوصفه الممثل الشرعي للبرلمانات العربية أن يسعى من خلال الوسائل المتاحة له للقيام بدور كبير في مجال التشريع والمراقبة



داخل الأجهزة الرسمية التي تعمل تحت مظلة جامعة الدول العربية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ( وهو الجهة المنوطة بها وضع التشريعات والقوانين لإنشاء السوق العربية المشتركة والاتفاقيات الاقتصادية التي تخدم قيام السوق ) ، ومجلس الوحدة الاقتصادية ( الذي انيطت به مهمة تنفيذ القرارات الداعية لإنشاء السوق والاتفاقيات المتعلقة به ) .

ثانياً : طالما أن السوق العربية المشتركة تشكل مصالح عربية مهمة وملحة فإنه من المهم للبرلمانات العربية أن تعمل داخل حكوماتها على تبني المشاريع الداعية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية والعمل على سن التشريعات أو إصدار التوصيات للحكومات العربية بضرورة تنفيذ الاتفاقيات الاقتصادية المتعلقة بالسوق العربية المشتركة أو غيرها ، مثل تشجيع الاستثمارات العربية المشتركة سواء بين القطاع العام أو الخاص ، ووضع التشريعات والضمانات لتشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية والأجنبية داخل الوطن العربي ، والعمل على رفع الحواجز الجمركية والمعوقات الإدارية التي تحول دون قيام المشاريع المشتركة على اختلافها .

ثالثاً : بما أن هناك قناعة كبيرة لدى خبراء الاقتصاد العرب بأن إنشاء ( منطقة تجارة حرة عربية ) سوف تكون الخطوة الأولى نحو تحقيق قيام السوق العربية المشتركة ، فإن على الاتحاد البرلماني العربي أن يعمل جاهداً على تحقيق قيام هذه المنطقة وحث الدول والحكومات العربية على أهمية العمل الجاد المثمر لتحقيق كل ما من شأنه خلق تكامل اقتصادي عربي .

رابعاً : أن بروز السلبات التي قد تعترض أي مشروع أو عمل ، يجب أن لا تثنيانا عن المضي نحو تحقيقه بكل ما يمكننا من إصرار وتضحيات وجهود ضخمة ما دمنا نؤمن بأهمية التكامل الاقتصادي بين دولنا التي أصبحت متخلفة عن ركب عالم اليوم وما يحققه من تطورات سريعة في مجال التكامل الاقتصادي الإقليمي الذي أنجزته أوروبا ( الاتحاد الأوروبي ) وجنوب شرق آسيا ( اتحاد الآسيان ) وأمريكا ( رابطة الدول الأمريكية ) .

## 2- ورقة الشعبة البرلمانية الكويتية

إلى اجتماع الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة

( الدور الـ 43 لمجلس الاتحاد البرلماني العربي )

المنعقد في بيروت من 2 - 4 يونيو 2003

في موضوع :

### دور البرلمانيين في تفعيل السوق العربية المشتركة

على حين تترايط مجموعات الدول الغنية والنامية في مشارق الأرض ومغاربها لتشكل اتحادات اقتصادية وأسواق مشتركة يجمعها التكامل والتنسيق والاندماج في السوق العالمية للسلع والخدمات ورؤوس الأموال ، نقف نحن العرب اليوم عند مرحلة القرارات واللجان والدراسات .

وبالرغم مما تملكه الدول العربية من مقومات القوة الاقتصادية من موارد بشرية وثروات طبيعية وأموال ، إضافة إلى التجانس الثقافي والامتداد الجغرافي إلا أنه من الملاحظ أن نتاج التعاون العربي لم يسفر منذ العام 1950 وحتى يومنا هذا سوى عن مجموعة من الاتفاقيات الثنائية - إضافة إلى اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى - ذات التأثير المحدود على التجارة البينية للدول العربية والتي انخفضت من 9,8% من إجمالي تجارة البلدان العربية الخارجية عام 1990 إلى 8,3% مع بداية العام 2001 .

كما يلاحظ أن نصيب العالم العربي من التجارة الدولية قد انخفض هو الآخر من نسبته المتواضعة وقدرها 13% عام 1980 إلى نسبة أكثر تواضعاً بلغت 3% العام 2001 .

الواقع أنه قد مضى زمن غير قصير على دولنا العربية أهملنا فيه التنمية البشرية والاقتصادية لاعتبارات ضيقة كالصراع على السلطة وانتشار الفساد في

ظل أنظمة متسلطة أبعدت الشعوب عن حكم نفسها بنفسها ، وهذا ما أظهرته الأحداث الدرامية التي حدثت مؤخراً بالمنطقة . ومن المؤسف أن حالة التخلف العربية هذه قد سجلتها تقارير الأمم المتحدة عن التنمية البشرية وبرامجها للتنمية حيث يتبين كيف تتفاوت مستويات الدخل ما بين أعلاها في ثلاث من الدول العربية ( الإمارات ، الكويت ، قطر ) وأدناها في أربع دول أخرى ( اليمن ، موريتانيا ، جيبوتي ، السودان ) ، وحيث احتلت المجموعة الأولى مكانتها بين الأربعين دولة الأعلى في سلم التنمية البشرية الذي يضم 178 دولة ، فإن المجموعة الثانية تقع في أدنى درجات هذا السلم .

وعلى مستوى اندماج الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمي سوف نلاحظ أنه في منظمة التجارة العالمية والتي تضم 148 دولة ( 70% منها دول نامية ) لا يوجد بينها من الدول العربية إلا 22 سوى ست دول فقط ( المغرب - تونس - مصر - الأردن - سلطنة عمان - الكويت ) وحتى داخل الاتفاقيات الإقليمية لا زالت 4 دول عربية خارج اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ( الجزائر - جيبوتي - جزر القمر - موريتانيا ) .

وترى الشعبة البرلمانية الكويتية أن المدخل إلى إنعاش التجارة الخارجية العربية هو التنمية الاقتصادية والبشرية ، فبدون إنتاج وفير ومتنوع وجيد لن تكون هناك تجارة ، وأن التنمية والتجارة معاً يحتاجان إلى أنظمة حكم ديمقراطية وعادلة . ولا شك أن قيام برلمان عربي موحد من شأنه أن يسهم إلى حد كبير في خلق الأجواء المناسبة لدعم أي تكامل عربي أياً كان نوعه أو مجاله ( اقتصادي - سياسي تشريعي ) . هذا ونؤكد مجدداً على أهمية الدور الذي يمكن للاتحاد البرلماني العربي أن يلعبه في إخراج مشروع السوق العربية المشتركة إلى حيز الوجود .

كما تؤكد الشعبة البرلمانية الكويتية على ضرورة تحييد عملية التكامل الاقتصادي العربي عن الخلافات السياسية بين الأنظمة العربية ، وعلى أهمية تذليل كل العقبات التي لا زالت في طريق بلوغ أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيداً للانتقال إلى المرحلة التالية في سلم التكامل وهي مرحلة الاتحاد الجمركي العربي .

وتناشد الشعبة البرلمانية الكويتية إدارة الجامعة العربية العمل على إيجاد صيغة قانونية للربط بين منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ( القائمة في نطاق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ) ، والسوق العربية المشتركة ( القائمة في نطاق اتفاقية

ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ) ، وتدعو إلى ضرورة التنسيق بين المجلسين اختصاراً للجهد العربي في سبيل التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية .

كما تشيد الشعبة البرلمانية الكويتية بكل الجهود والمبادرات الرامية إلى إجراء التعديلات الهامة على ميثاق الجامعة العربية بغرض دعمها وتفعيل آلياتها وقراراتها وجعلها قادرة على تنفيذ ما يتوصل عليه أعضاؤها من قرارات مالية واقتصادية وتشريعية وصولاً إلى التكامل العربي المنشود .

كما تُذكَرُ الشعبة البرلمانية الكويتية بضرورة أن تراعي الحكومات والبرلمانات العربية عدم وضع أية نصوص أو أحكام في التشريعات التي تصدرها أو في الاتفاقيات التي تبرمها مخالفة لنصوص وأحكام المواثيق التي تحكم التكامل الاقتصادي العربي ، وأن يكون للبرلمانيين العرب دور في هذا الشأن .

كذلك توصي الشعبة البرلمانية الكويتية بدعم وتوفير الخدمات المساندة للتجارة البينية بين الدول الأعضاء في الجامعة العربية مثل النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات والتسويق والتعبئة والتغليف والتمويل بل والاهتمام بتطوير أساليب البحث العلمي والتركيز على تكنولوجيا المعلومات وتوفير أكبر قدر من الشفافية في البيانات والقرارات والسياسيات التي تصدر عن الجهات المختصة في البلدان العربية .

وترى الشعبة البرلمانية الكويتية أن الربط بين الدول العربية - من خلال شبكات النقل والاتصالات والطاقة والكهرباء - سوف يؤدي بالضرورة إلى تعزيز فرص الاستثمار للأموال العربية - المهاجرة منها والمتوطنة - داخل المناطق العربية ، مع ضرورة الترويج لفرص الاستثمار وللمشروعات العربية المشتركة ، وكذلك ضرورة تعزيز التعاون بين المصارف العربية وربط أسواق المال العربية بعضها ببعض مع توحيد القوانين المالية والضريبية والاستثمارية بينها جميعاً ، وأيضاً إعادة النظر بشأن أهمية إنشاء مؤسسة مالية عربية على غرار مؤسسة التمويل الدولية I.F.C. بهدف دعم المشروعات العربية المشتركة التي يقوم على إنشائها وتنفيذها القطاع الخاص .

إن الإرادة السياسية ليست ملكاً للسياسيين والحكومات بل هي تعبير عن إرادات الشعوب ومصالح الناس وحقوقهم . لذلك يجب العمل على تمكين الضغط الشعبي من التأثير على القرارات الحكومية في العالم العربي لتحقيق الوحدة

الاقتصادية . وهناك العديد من مجالات العمل البرلماني التي يمكن للمجالس النيابية من خلال التشريع والرقابة والتوصيات أن تهيئ الظروف لدعم العمل العربي المشترك ، ولاسيما البرلمانات التي تملك حق التشريع والرقابة . وفيما يلي أهم هذه المجالات :

1- العمل على خلق وعي جماهيري بأهمية التكامل الاقتصادي العربي وخاصة أمام التكتلات العالمية والإقليمية التي تهدد مصالح الأمة العربية .

2- الحث على قيام مؤسسات إقليمية ذات صلاحيات تتجاوز سلطة الدول الأعضاء في بعض المجالات التنفيذية والتشريعية ولتبت في المنازعات والخلافات .

3- تشجيع المشروعات القومية والعربية المشتركة ، ودعم القطاع الخاص وضمان استثماراته في البلدان المستقبلية لرأس المال .

4- استكمال توحيد الأنظمة الضريبية والتشريعات المالية وتحقيق التناسق بينها في كافة البلدان العربية .

5- إزالة القيود على السفر والإقامة والسعي تدريجياً لتحقيق حرية كاملة لانتقال الأشخاص والعمال والتملك والإرث وصولاً إلى جعل المنطقة العربية وحدة اقتصادية واجتماعية متكاملة .

6- العمل على ترشيد العلاقات السياسية بين الأقطار العربية بما يضع مصالح شعوبها فوق أهواء حكامها ، وهنا يكون المجال مفتوحاً للوفود البرلمانية المتبادلة بين الدول العربية وللاتحاد البرلماني العربي القيام بهذا الدور الحيوي لإعلاء كلمة الشعوب العربية التي أنهكتها الخلافات والإحباطات ، والتي تتطلع إلى غد أفضل .

وأخيراً... لا بد من إعادة التذكير بتلك الحقيقة التي تشير إلى أن جدوى العمل الاقتصادي المشترك لا تكون ذات شأن ما لم تصاحبها جهود صادقة وفي الاتجاه الصحيح للارتقاء بالقدرات الذاتية للإنسان العربي ، وإذا ما تمكننا من الارتقاء بالإنسان العربي يمكن للإنتاج العربي حينئذ أن يتكامل اقتصادياً وربما يصمد أمام تحديات المستقبل .